العلاقات الاجتماعية والثقافية بين مصر والعراق والاتفاقيات المعقودة عن طريق الجامعة العربية ١٩٦٣ – ١٩٩٠

أ.م.د. احمد رحيم فرهود العكيلي جامعة القادسية – كلية الصيدلة

ahmed raheem@qu.edu.iq

تاريخ الطلب: ١٠/ ٤ /٢٠٢٣

تاريخ القبول:٢٠٢٣/٥/٢٥

الملخص :

تضمنت الدراسة التعاون المشترك بين جمهورية مصر وجمهورية العراق في المجالات الاجتماعية والثقافية ، فقد شمل هذا التعاون عدة جوانب ، كالتعليم ، إذ اهتما البلدين بحضور المؤتمرات العربية مثل مؤتمر وزراء التعليم العرب الذي عقد في بغداد في عام ١٩٦٤ ، وارسال البعثات العراقية إلى مصر للتدريب في مصانعها ومدارسها ، كما تناول التعاون الثقافي شكلين ، العربي والثنائي ، فالتعاون العربي ، كان عن طريق الانضمام إلى الاتفاقيات المعقودة في أطار الجامعة العربية ، كميثاق الوحدة الثقافية العربية في ٢٩ شباط ١٩٦٤ ، والاتفاقية الخاصة بإنشاء مجلس الطيران المدني للدول العربية في ٢١ أذار ١٩٦٥ وعلى الرغم من انضمام البلدان إلى الاتفاقيات العربية الثقافية ، فان التعاون بينهما ظل مقتصر على التعاون العربي ،ولم يتم تطوير إلى تعاون ثقافي ثنائي .

كما انضما البلدان إلى اتفاقيات ثنائية ، كبروتوكول التعاون الاعلامي بين مصر والعراق في ٥ تموز ١٩٨٦ وتفاق التعاون العلمي التكنولوجي في ٧ تموز ١٩٨٨ ، وبذل نظمت هذه الاتفاقيات العربية والثنائية التعاون الثقافي بين البلدين ، وكان اختيار عنوان الدراسة لتاريخ ١٩٦٣ بسبب قيام ثورة شباط في العراق ، اما عام ١٩٩٠ فهو دخول العراق للكويت .

الكلمات الدالة : العلاقات – الاجتماعية – الثقافية

Abstract:

The study included joint cooperation between the Republic of Egypt and the Republic of Iraq in the social and cultural fields. This cooperation included several aspects, such as education, as the two countries were interested in attending Arab conferences such as the Arab Ministers of Education Conference held in Baghdad in 1964, and sending Iraqi missions to Egypt for training in its factories. And its schools, and cultural cooperation dealt with two forms, Arab and bilateral. Arab cooperation was through joining the agreements concluded within the framework of the Arab League, such as the Charter of Arab Cultural Unity on February29, 1964, And the agreement regarding the establishment of the Civil Aviation Council for Arab States on March 21, 1965. Despite the two countries' accession to the Arab cultural agreements, the cooperation between them remained limited to Arab cooperation, and was not developed into bilateral cultural cooperation،The two countries also joined bilateral agreements, such as the Media Cooperation Protocol between Egypt and Iraq on July 5, 1986 and the Scientific and Technological Cooperation Agreement on July 7, 1988, thus.

المقدمة :

لقد شهدت العلاقات الاجتماعية والثقافية بين مصر والعراق تعاوناً كبيراً في الماضي وتكمن اهميتها في معرفة أهم ميادين التعاون الذي نشا بين مجتمعين كبيرين , تختلف نظم وقوانين كل منهما عن الاخر ، أذ شغل التعاون بينهما جوانب عديدة كدور المرأة في المجتمع والاعتراف بحقوقها الكاملة في الدساتير المصرية والعراقية ، وكذلك التعاون بينهما في مجال العمل العربي في عام ١٩٦٥ وما ترتب على ذلك من انضمامها إلى اتفاقيات عربية نتيجة لما أسفر عنه ميثاق العمل العربي ، كذلك التعاون بينهما في تنسيق القوانين الاجتماعية في عام ١٩٧٠ ، بالإضافة إلى ذلك فأن مصر قد تعرضت لخسائر اقتصادية أثرت بشكل كبير على المجتمع ، وذلك على أثر قيام العراق باجتياح دولة الكويت في أب ١٩٩٠ ، وقد كان لهذا الاجتياح العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد المصري ، الذي ظهر أثره بالتالي على المجتمع المصري ، خاصة

في ميزان المدفوعات المصري ، أذ أدى الى انخفاض ايرادات العاملين المصريين في الدول العربية بالخليج العربي ، خاصة في العراق والكويت ، وهما أكبر الاسواق للعمالة المصرية ، أثر على انخفاض إيرادات السياحة في مصر ، نتيجة الاضطرابات الأوضاع في الشرق الأوسط ، مما كان له الأثر على تناقص إيرادات قناة السويس ، أما في المجال الثقافي فقد شهدت العلاقات بينهما تعاوناً كبيراً ، وكان ذلك ناتجا عن رغبة البلدين في زيادة هذا التعاون ، فضلا عن ذلك كان العراق يكن لمصر كل تقدير ويستعين بخبرائها ومدرسيها في جميع التخصصات العلمية , وكذلك كانت مصر تبادله الشعور نفسه ، إذ استجابت لطلبات العراق في حاجته الاستعانة بالمدرسين والمساعدين وأساتذة الجامعات المصرية للتدريس في جامعاتها العراقية ، رغم حاجة مصر أليهم في مدارسها وجامعاتها ، ومع قيام ثورة شباط ١٩٦٣ في العراق تحسنت الأوضاع الثقافية تحسناً كبيراً مع تحسن الأوضاع السياسية ، إذ شهد البلدان تعاوناً شمل كافة المجالات الثقافية ولم يقتصر الأمر على الاستعانة بالمدرسين والاساتذة المصريين بل وتطرق إلى مجالات أوسع شمولاً، كالتوسع في مهام المكتب الثقافي بين البلدين ، واشتراك مصر في معرض بغداد عام ١٩٦٦ ، وحرصها على تقديم الأفضل داخل هذا المعرض ، ولحرصها على دعم التعاون بينهما في هذا المجال قاما بإعداد الدراسات اللازمة الخاصة بإزالة الصعوبات العالقة أمام البلدين في تنشيط التعاون بينهما ، وكذلك قام البلدين بتبادل الزيارات الخاصة بدعم التعليم والنهوض به في كل من البلدين ولحرصهما على دعم هذا التعاون قاما بالانضمام إلى بعض الاتفاقيات العربية والثنائية التي دعمت وعززت العلاقات الثقافية بينهما، أن العلاقات الاجتماعية والثقافية بين مصر والعراق لها ماضي عريق ملئ بالتعاون والتواصل والتفاني في مساندة كلا البلدين لبعضهما البعض ، فقد كان البلدان حريصين على تنمية العلاقات بينهما وتعزيزها في كافة المجالات ، فالعلاقات الاجتماعية لها أهمية كبيرة في دراسة أحوال المجتمعين المصري والعراقي وسبل التعاون بينهما ، كذلك كان هناك أهمية لدراسة التعاون الثقافي بين البلدين .

قسمتْ الدراسة على مقدمة وثلاث محاور جاء المحور الأول بعنوان : العلاقات الاجتماعية (١٩٦٣-١٩٩٠) ، ودرس المحور الثاني : العلاقات الثقافية (١٩٦٣ – ١٩٩٠) , بينما بحث المحور الثالث : الاتفاقيات الاجتماعية والثقافية المعقودة بين مصر والعراق في أطار الجامعة العربية .

المحور الأول : العلاقات الاجتماعية (١٩٦٣ – ١٩٩٠) :

أن دراسة العلاقات الاجتماعية بين مصر والعراق تكمن أهميتها في معرفة أهم ميادين التعاون الذي نشأ بين مجتمعين كبيرين ، تختلف نظم وقوانين كل منهما عن الاخر ، إذ شمل التعاون بينهما جوانب عديدة

، كدور المرأة في المجتمع ، والاعتراف بحقوقها الكاملة في الدساتير المصرية والعراقية ، وكذلك التعاون بينهما في مجال العمل العربي في عام ١٩٦٥ وما ترتب على ذلك من انضمامها إلى اتفاقيات عربية نتيجة لما اسفر عنه ميثاق العمل العربي كذلك التعاون بينهما في تنسيق القوانين الاجتماعية خاصة في عام ١٩٧٠ ، من هنا كان لزاماً علينا أن نتطرق إلى دراسة الميادين التي تعاون فيها البلدان سوياً لتنمية علاقتهما الاجتماعية .

١- المرأة :

لقد تبنى الرئيس جمال عبد الناصر المناداة بحقوق المرأة ، فبعد أن كان يعتقد ان المرأة مكانها البيت وليس البرلمان ، اصبح ينادي بحقها في المجتمع وممارسة حقوقها اسوتاً لحقوق الرجال في المجتمع ، [1] كما نادى بتحطيم ما بقى من أغلال تعيق حريتها في الحركة حتى تستطيع أن تلعب دوراً بناء وحيوياً في تشكيل المجتمع المصري [2]، فخرجت المرأة المصرية إلى الحياة العامة لتتساوى مع الرجل وتنافسه في الانتخابات السياسية وفي المجلات العلمية والاقتصادية والاجتماعية ، فأصبح كثيراً منهن عضوات في الاتحاد القومي [3]، وموظفات الوزارات والمجالس والمكاتب وغيرها،[4] وعندما قامت ثورة شباط ١٩٦٣ في العراق ، حضرت ممثلة منظمة نساء الجمهورية العراقية الدكتورة لميعة البدري [5]، إلى القاهرة في ٢ أذار ١٩٦٣ ، أجرت مباحثات مع الدكتورة حكمت أبو زيد [6]، وزير الدولة للشؤون الاجتماعية بشأن التأكيد على زيادة روح التعاون العربي ، وعلى أهمية تبادل الوفود النسائية بين مصر والعراق[7] ، كذلك كان هو حال المرأة العراقية ، أذ شكلت المرأة نصف المجتمع وشاركت مشاركة فعالة في عملية التطور الاقتصادية والاجتماعي في العراق ، وقد اعطى لها دستور ١٩٧٤ حقوقها كاملة [8] ، ونص ايضاً على حق المجتمع بأكمله أن ينادى ويناضل في سبيل رفع مستوى المرأة [9] .

على اية حال كان لتاريخ المرأة في البلدين كفاح كبير ، إذ تلاقت وجهات النظر لدى حكومتي مصر والعراق ، وتوحدت افكارهما حول أهمية دور المرة في المجتمعين المصري والعراقي ، فنتج عن ذلك الزيارات وللقاءات المتبادلة من كلا الجانبين ، وحضورهما المؤتمرات الخاصة التي تزيد من دور المرأة في مختلف الدول العربية .

وقد شاركت حكومتا مصر والعراق في مؤتمر العمل العربي المنعقد في دورته الخامسة في مدينة الإسكندرية في أذار ١٩٧٦ وانطلاقاً من أن القوى البشرية هي الدعامة الأساسية لتحقيق التحرير الاقتصادي عن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة ، وبما أن المرأة تمثل نصف القوى البشرية مما يقتضي اسهام الأيدي العاملة النسائية في عملية التنمية على أوسع نطاق ممكن ، فأن جامعة الدول العربية قامت بعقد

اتفاقية عربية رقم (٥) لعام ١٩٧٦ بشأن المرأة العاملة ، وذلك بعد اقتناع حكومتي مصر والعراق وباقي أعضاء الجامعة بضرورة تؤيد شروط وظروف العمل بالنسبة لعمالها بقدر المستطاع ، وقد نصت هذه الاتفاقية على (٢٤) مادة وأهم ما تضمنته هذه الاتفاقية التالية :

- العمل على مساواة الرجل والمرأة في كافة التشريعات .
- ضمان العمل على تكافئ الفرص في الاستخدام بين الرجل والمرأة في كافة مجالات العمل عند تساوي المؤهلات والصلاحيات ، كما يجب عدم التفرقة بينهما في الترقي الوظيفي .
- يحظر تشغيل النساء في الأعمال الخطرة أو الشاقة أو الضارة بالصحة أو الاخلاق التي يحددها التشريع في كل دولة .
- العمل على تخفيف الاعمال التي تكلف بها المرأة العاملة أثناء الفترة الاخيرة للحمل ، وفي الفترة الأولى عقب الولادة ، ويحظر تشغيلها ساعات إضافية في الفترة المذكورة .
- للأسرة أن تستفيد من التأمين الصحي للمرأة العاملة . (10)

يتضح مما سبق ، أن هذه الاتفاقية قد أكدت على دور المرأة في المجتمع العربي ، وكفلت لها القوانين العادلة لتفعيل مشاركتها السياسية والاجتماعية في المجتمع ، أذ عملت على تحرير المرأة العربية بمساواتها مع الرجل ووضعتهما على قدم المساواة ، وإتاحة فرص العمل لها مع الاهتمام بتحقيق الرعاية الصحية لها ولأسرتها ، بالاستفادة من التأمين الصحي لكونها أمراة عاملة ، فكان بذلك عام ١٩٧٦ بداية حقيقية لتحرير المرأة العربية في كل ربوع الوطن العربي ، وحافراً دفعها إلى المشاركة الفعلية في المجتمع ، وشغل كافة الوظائف .

٢ – التعاون في مجال العمل العربي :

قامت جامعة الدول العربية بناءً على رغبتها في تكاتف القوى العاملة في الوطن العربي , وتطوير المجتمع وتقدمه على اسس متينة بوضع ميثاق للعمل العربي وصدق عليه مجلس الجامعة في ٢١ أذار ١٩٦٥ ، واهم ما كان يهدف أليه هذا الميثاق التالي :

- تحقيق العدالة الاجتماعية في الوطن العربي ، ورفع مستوى القوى العاملة فيها .
- العمل على أعداد الدراسات المشتركة في مجال تخطيط القوى العاملة وتشغيلها
- القيام بأعداد الدارسات المشتركة في مجال علاقات العمل والادارة ، بغية اقامة هذا العلاقات على اسس مستقرة وعادلة .
- أن تعمل الدول العربية على توحيد شروط العمل وظروفه ، بالنسبة لعمالها كلما أمكن ذلك .

– العمل على بلوغ مستويات متماثلة في التشريعات العمالية ، والتأمينات الاجتماعية ، وصدق العراق على هذه الاتفاقية في ١٠ ايار ١٩٦٥ ومصر ٢٦ شباط ١٩٦٦ . (11)

يتضح مما سبق أن هذا الميثاق ، كان يهدف إلى الارتقاء بحياة الأنسان العربي ، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، كما كان يعمل على أعداد الدراسات اللازمة لاكتساب عمال الوطن العربي الخبرات المهنية والفنية التي تؤهلهم لبلوغ مستويات اعلى لتحسين مستوى معيشتهم ، وقد كان هذا الميثاق يهدف إلى توحيد شروط العمل وظروفه للعمل في الوطن العربي فانه نتج عن ذلك عقد العديد من الاتفاقيات العربية (12)، التي كان من شأنها العمل على توحيد شروط العمل وتحسينه للعمل في الوطن العربي .

فقد كان ميثاق العمل العربي لعام ١٩٦٥ في مادته الرابعة يهدف الى أن تعمل الدول العربية على توحيد شروط العمل وظروفه ، بالنسبة لعمالها كلما أمكن ذلك ، فأنه نتج عن ذلك عقد العديد من الاتفاقيات العربية التي كانت تهدف إلى الحفاظ على حقوق العاملين والاهتمام بمسائل السلامة والحماية من اخطار العمل والوفاة ، وقد كانت حكومتا مصر والعراق يهدفان إلى تحقيق ذلك فانهما انضمتا إلى الاتفاقيات العربية من اجل تحقيق العدالة الاجتماعية لعمالها ، وكانت أهمها التالي :

الاتفاقيات العربية رقم (٣) لعام ١٩٧١ المتعلقة بالمستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية . (13)

لقد كانت هذه الاتفاقية تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية ، لما كانت التأمينات الاجتماعية تعد هي الدعامة الاساسية لتحقيق العدالة الاجتماعية ، فأن هذه الاتفاقية كانت تهدف إلى تطوير تشريعات العمل في هذا المجال ، وأهم ما كانت تهدف اليه ما يلي .

– ضرورة أن تقدم التشريعات للعامل الذي تعرض لإصابة العمل خدمات طبية ، حتى يتم الشفاء أو ثبوت العجز او الوفاة ، أضافة إلى الخدمات التأهيلية والاجهزة التعويضية والمعونات المالية التي تقدم خلال فترة العجز المؤقت الناتج عن إصابة العمل .

– ضرورة تسهيل إجراءات الابلاغ عن إصابات العمل والامراض المهنية ، إلى الجهات المسؤولة عن العلاج , والجهات المسؤولة عن المهنة ، مع مراعاة تبسيط الإجراءات . (14)

يتضح مما سبق ، أن هذه الاتفاقيات كانت تدعو إلى إمعان النظر في أهمية التأمينات الاجتماعية في حياة العمال في الوطن العربي ، ولذا شرعت الدول العربية في إرساء قواعد تضمن حصول العامل في حالة إصابته أو وفاته على معونات مالية له أو لأسرته ، كما خصصت له حالة اصابته أو عجزه خدمات طبية ، وبهذا فان الاتفاقية امنت حقوق العمال في وطنهم ، وكفلت الدولة هذه الحقوق في التأمينات الاجتماعية .

كانت الاتفاقية السابقة تحافظ على حق العامل في وطنه وتأمينه ، إذا لحق به أي أذى أو تقدم به العمر ، فأن الدولة نظرت إليهم بعين الاهتمام ، أذ قامت مصر بإصدار قانون يحفظ لهم حقوقهم سواء العمل في الداخل او في الخارج وتمثل هذا القانون في قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ بإصدار قانون النقابات العمالية (١٥) ، وصدقت عليه رئاسة جمهورية مصر العربية في أول أيار ١٩٧٦ وأهم ما تضمنه هذا القانون ما يلي:

- تستهدف المنظمات النقابية حماية الحقوق المشروعة لأعضائها والدفاع عن مصالحهم وتحسين ظروف وشروط العمل على وجه الخصوص لتحقيق الاغراض الأتية :

أ – نشر الوعي النقابي بما يكفل تدعيم التنظيم النقابي وتحقيق اهدافه .

ب – رفع المستوى الثقافي للعمال عن طريق الدورات التثقيفية والنشر والاعلام .

ج – رفع المستوى الصحي والاقتصادي والاجتماعي للأعضاء وعائلاتهم .

ث – المشاركة في المجلات العربية والافريقية والدولية وتأكيد دور الحركة النقابية العمالية في هذه المجالات.

- يقود الاتحاد العام لنقابات العمال الحركة النقابية المصرية ، ويرسم سياستها العامة المحققة لأهدافها داخليا وخارجياً وعلى الاخص ما يلي :

أ – الدفاع عن حقوق عمال مصر ورعاية مصالحهم المشتركة ، والعمل على رفع مستواهم اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً .

ب – وضع ميثاق الشرف الاخلاقي للعمل النقابي في أطار المبادئ والقيم السائدة .

ت – المشاركة في مناقشة مشروعات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية . (16)

يتضح مما سبق , أن مصر بإصدارها لهذا القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ الخاص بالنقابات العمالية حافظت على حقوق العمال المصريين ، أذ كفلت لهم نقابات منظمة تحمي وترعي مصالحهم ، وكانت هذه النقابات تعد من التنظيمات المهمة في المجتمع ، نظراً لما تقوم به من رعاية لمصالح الطبقة العاملة ، ففي هذا القانون كانت النقابات العمالية تهدف إلى عدة مهام ، كالاهتمام بتثقيف العمال ونشر الوعي بينهم ، والعمل على رفد المستوى الاقتصادي والاجتماعي والثقافي .

ولاهتمام مصر بفئة العمال فقد انظمت إلى اتفاقية جامعة الدول العربية رقم (١٣) المتعلقة ببيئة العمل عام ١٩٨١، التي كانت تهدف إلى تحسين بيئة العمل لدى عمال الوطن العربي ، وذلك بالاهتمام بنظافة بيئة العمل للحفاظ على حمايتهم وسلامتهم من أية امراض يمكن أن تصيبهم ، وقد أنظمت العراق إلى هذه الاتفاقية

العربية ، هذا يدل على اهتمام كل من مصر والعراق بتوفير الرعاية الصحية لعمالهما ، وأهم ما كانت تهدف اليه الاتفاقية هو التالي :

- حماية وتحسين بيئة العمل وجعل محيطه أكثر انسانية ، وملائمة للقدرات البشرية للعاملين .
- ينبغي عند إقامة منشأة جديدة التنسيق بين كافة الأجهزة المعنية ، للتأكيد من توافر الشروط والأسس الضرورية لحماية بيئة العمل .
- يجب أن تتوفر في أماكن العمل الشروط الصحية ، خاصة من حيث النظافة والسلامة من التلوث بالعوامل الحية المسببة للأمراض ، كالجراثيم والفيروسات . (17)

مما سبق يتضح ، أن هذه الاتفاقية كان هدفها الحفاظ على بيئة العمل من التلوث وجعل هذه البيئة أكثر أدمية ، كما أهتمت بوضع أسس راسخة عند إقامة اية منشأة جديدة لحماية بيئة العمل ، كما كان الحفاظ على نظافة المكان يعني تجنب وقوع أية مشكلات صحية للعمال .

وبذلك فأن مصر والعراق أنظمتا معاً على الاتفاقيتين العربيتين الانفة الذكر المنبثقتين من الجامعة العربية ، وذلك حرصاً منهما على رعاية حقوق عمال بلادهما ومصالحهم ، وعلى رفع مستوى العامل في الوطن العربي ، ولما كانت مصر قد أصدرت قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ والخاص بإصدار النقابات العمالية لرعاية حقوق العمال المصريين سواء في الداخل أو الخارج , فان العراق قام ايضاً ، بإصدار قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ ، وبذلك من أجل الحفاظ على حقوق العامل العراقي في وطنه ، وكان هذا القانون يسعى لعدة أهداف ، اهمها ما يلي :

- توظيف العمل في خدمة عملية بناء الاقتصاد الوطني من أجل الرفاهية وتحسين ظروف الحياة .
- التنظيم النقابي طرف فعال في تنظيم علاقات العمل ، وحماية حقوق العمال وتنمية شخصيتهم ومواهبهم .
- يعامل العامل العربي الذي يعمل في العراق معاملة العامل العراقي في الحقوق والواجبات المقررة في هذا القانون .
- تتولى دائرة العمل في وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في العراق تنظيم تشغيل العمال حسب الفرص المتاحة في مجالات العمل عن طريق المكاتب التابعة لها ، بما يضمن تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بينهم (18)

يتضح مما سبق ، أن قانون العمل في العراق رقم (٧١) سنة ١٩٨٧ ، كان يهدف إلى تنظيم تشغيل العمال العراقيين والعمال الوافدين من أرجاء الوطن العربي للعمل في العراق وذلك حسب مؤهلات كل منهم

، كما منحهم هذا القانون المعاملة الحسنة ، أي المساواة بين العامل العراقي والعامل العربي في الحقوق والواجبات في العراق ، وبذلك كان هذا القانون يمثل أساساً قوياً لتحقيق العدالة الاجتماعية في العراق ، وقد كان هذا القانون يحمل في طياته الكثير من المزايا الايجابية مثل :

- إنعاش الاقتصاد العراقي وازدهاره ، أدى ذلك إلى رفع مستوى معيشة الفرد العراقي والفرد العربي .
- القضاء على نسبة البطالة سوء في العراق أو خارجه ، وذلك بإيجاد فرص عمل في العراق ، مما كان ذلك يعمل على جذب العمال العراقيين وعمال الوطن العربي لشغل هذه الفرص الموجودة في العراق .

يتضح مما سبق أن التعاون بين مصر والعراق في مجال العمل العربي شهد تنوعاً كبيراً ظهر أثره بوضوح على الناحية الاجتماعية والثقافية بين البلدين ، وقد كانت البداية الحقيقية لهذا التعاون انضمامهم إلى ميثاق العمل العربي عام ١٩٦٥ الذي كان يقضي بتحقيق العدالة الاجتماعية ، وتوحيد شروط العمل وظروفه لعمال الوطن العربي .

٣ – تنسيق قوانين التأمينات الاجتماعية بين البلدين عام ١٩٧٠ :

لقد انعقدت اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين مصر والعراق في دورة انعقادها التاسع في ٢٤ كانون الثاني ١٩٧٠ بمقر وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية في القاهرة ، وأسفرت لجنة العمل والشؤون الاجتماعية المنبثقة من اللجنة الدائمة للتنسيق والتكامل الاقتصادي بين مصر والعراق عن عدة توصيات أهمها ضرورة تنسيق قوانين التأمينات الاجتماعية بين البلدين ، وضرورة قيام الجانب العرقي بتشريع لائحة قانون المعونة الاجتماعية التي اعدت بالتنسيق مع قوانين الضمات الاجتماعي والاغاثة في مصر ، ودراسة الامور الخاصة بانتقال الايدي العاملة المصرية وطرق تشغيلها في العراق .[19]

وفي عام ١٩٨٥ تم الاتفاق بين نقابتي الخدمات العامة والاجتماعية في العراق والخدمات الصحية في مصر على تبادل الخبرات المهنية بين البلدين وإحياء الدورات المهنية لدفع تطور الكفاءة الاجتماعية والمهنية لعمال الطرفيين ، كما دعا الجانبان إلى وحدة الصف النقابي العربي لتعميق مفاهيم التضامن الاجتماعي لتحقيق امال الامة العربية .[20]

وقد اسفرت التوصيات الخاصة بدراسة الايدي العاملة في العراق ، عن الاهتمام بها بل والبحث عن تسهيل الاجراءات الازمة لتشغيلها في العراق ، ولرغبة البلدين في دعم العلاقات بينهما في هذا المجال ، عقدت اتفاقية تنظيم وتشغيل القوى العاملة المصرية في الجمهورية العراقية في ٧ تموز ١٩٨٨ والتي كانت تهدف

إلى وضع القواعد لتنظيم تشغيلهم في الوظائف المناسبة طبقاً لمؤهلاتهم وخبراتهم ، وكانت هذه الاتفاقية كالتالي :

– اتفاقية تنظيم تشغيل القوى العاملة المصرية في الجمهورية العراقية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الجمهورية العراقية والموقعة في بغداد في ٧ تموز ١٩٨٨ :

عقدت هذه الاتفاقية لتحقيق مزيد من التعاون بين حكومتي مصر والعراق وانطلاقاً من روح التضامن العربي بين شعبيهما ، ورغبتهما المتبادلة في تنمية وتطوير اقتصادهما سوياً ولتشغيل القوى العاملة المصرية في الجمهورية العراقية ، نصت هذه الاتفاقية على ست عشرة مادة ، واهم ما اشارت أليه تسهيل إجراءات تشغيل العمال المصريين في العراق ووضع القواعد والنظم التي تكفل أحكام هذه الاتفاقية موضع التنفيذ . (21)

يتضح مما سبق، تعاون وزارتي الشؤون الاجتماعية في العراق والقوى العاملة والتدريب في مصر فيما بينهما ، لتسهيل إجراءات تشغيل القوى العاملة في العراق ، وكان ذلك من شانه نقل الخبرات المصرية وتبادلها مع العراق فأدى إلى تنمية التعاون بينهما في هذا المجال .

وفي عام ١٩٨٨ اي بعد انتهاء حرب الخليج الاولى ، سعت العراق لا نشاء مجلس تعاون عربي دعت إليه مصر ، وبعض الدول العربية ، واستجابت مصر لهذه الدعوة ، كما استجابت اليها الاردن واليمن ، كما ذكرنا سالفاً ، وبالنسبة للعراق كان يرى في هذا المجلس مزايا اجتماعية ، تمثل في ضمان تدفق الهجرة العربية من الدول الاعضاء الى العراق على المدى المتوسط والبعيد للحفاظ على الهوية البشرية والثقافية لدولة العراق ، وتقليص من أمكانيات الاستقطاب الشيعي في العراق .(22)

اما بالنسبة لمصر ، فقد كان لديها من المشكلات الاجتماعية ، ورات ان حل هذه المشكلات يكمن في دخول هذا المجلس ، وتمثلت هذه المشكلات في عدة نقاط منها :

– التداعيات الاجتماعية لانتشار البطالة بين الشباب وانتشار الفقر بين قطاعات واسعة من السكان .
– التكدس الحضري يجعل المدن المصرية الكبيرة قنابل زمنية موقوتة .
– انتشار التطرف الديني منه ، وزيادة الموجهات الدموية العنيفة بين المتطرفين منهم , والقوات المصرية .
– انتشار المخدرات على نطاق واسع بين الشباب نتيجة غياب مشروع حضاري قومي يلهم الشباب ويستوعب طاقاتهم . (23)

لذلك رات مصر انه بعضويتها في هذا المجلس تتحقق العديد من المزايا الاجتماعية والتي تمثلت فيما يلي:

– منح هذا المجلس العديد من المشروعات الحضارية والقومية الكبرى التي استوعبت طاقات الشباب المصرية ، ومن ثم ابعدته عن التطرف الديني من ناحية ، وعن المخدرات من ناحية اخرى .

– ان فرص العمل والتنقل في مجال الحيوي الاوسع الذي وفره المجلس ، لابد من أن يساعد على تقليص التكدس السكاني والحضري . [24]

مما سبق اتضح تلاقي بين مصر والعراق وتوافقها ، أي أنه كان لكل منهما دوافع غير معلنة من انضمامه لهذا المجلس ، فبالنسبة للعراق ، تمثلت مزاياه الاجتماعية في الحفاظ على الهوية العراقية وابرازها بتوافد الوفود الرسمية (المصرية – والاردنية – واليمنية) ، بالإضافة الى ذلك رات مصر أن هذا المجلس يحقق لها أيضاً المزيد من المزايا الاجتماعية التي تمثلت في إقامة العديد من المشاريع القومية الكبرى التي يمكن من خلالها شغل طاقات الشباب المصري ، والاستفادة من قدراتهم ، إذ أن وجود هذه المشاريع في الدول الأربع (العراق – مصر – والاردن – واليمن) يعمل على تنقل الأيدي العاملة لاماكن المشاريع الموحدة مما يساعد على التقليل من التكدس السكاني ، وكذلك تخفيف الاعباء على الاقتصاد وتقليص انتشار البطالة في مصر .

٤ – اجتياح العراق لدولة الكويت وأثاره الاجتماعية على المجتمع المصري عام ١٩٩٠ :

لقد كان لاجتياح العراق دولة الكويت عام ١٩٩٠ العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد المصرية ، مما كان له أثر على المجتمع المصري ، خاصة في ميزان المدفوعات المصرية الذي بلغ العجز في ميزانه التجاري نحو (٥،٧) مليار دولار ، إذ انخفاض ايرادات العاملين في دول بالخليج العربي ، خاصة في العراق والكويت وهما اكبر الاسواق للعمالة المصرية ، أثر على انخفاض ايرادات السياحة في مصر ، إذ بلغت الخسارة فيه نحو (٢) مليار دولار نتيجة لاضطرب الاوضاع في الشرق الاوسط ، مما كان له الأثر على تناقص إيرادات قناة السويس ، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في عدد السفن المارة بها [25]، فضلاً عن ذلك ما نتج من مشاكل مع عودة العمالة المصرية من دول الخليج خاصة من العراق والكويت عقب هذه الازمة ، الاجتماعية ، كتفاقم البطالة في مصر ، وزيادة الأعباء الاقتصاد على المجتمع المصري الامر الذي اقتضى إيجاد الحلول السريعة لاستيعاب هذه العمالة الزائدة [26]، ومن اجل ذلك خصص لمصر مبلغ (٨٤٥) مليون دولار للعائدين والصندوق الاجتماعي لمحدودي الدخل ،إذ حصلت مصر منها على مبلغ (٤٤٥) مليون دولار وذلك بالتوقيع على ثلاث اتفاقيات الاتفاقية الأولى كانت مع البنك الدولي وقيمتها (٧٠) مليون دولار والثانية تم عقدها مع السعودية ومقدارها ٧٥ مليون دولار والثالثة عقدتها مصر مع هيئة الخليج لتنمية وتشترك فيها السعودية وقطر ولأمارات ومقدارها(٣٠٠) [27]، لمواجهة الاثار المترتبة على اجتياح العراق لدولة الكويت ، وايجاد فرص عمل

للعائدين وبخاصة للمهنيين والحرفيين ، كما حصلت مصر على الجزء المتبقي نحو (٤٠٠) مليون دولار كموارد للصندوق الاجتماعي ، وذلك لتسهيل اندماج العائدين في الاقتصاد ، المصري ولمساندة محدودي الدخل خلال هذه المدة من الإصلاح الاقتصادي ، على ان يتم إنشاء هذا الصندوق بصورة عاجلة [28]

· يتضح مما سبق ، أن اجتياح العراق لدولة الكويت ، لم يصب الاقتصاد العراقي والكويتي فحسب ، بل امتد اثره ليشمل دولاً أخرى مثل مصر ، وذلك لوجود نسبة كبيرة من العمالة المصرية في هاتين الدولتين، وبوقوع الحرب بينهما عادت هذه العمالة إلى مصر ، مما سبب ذلك عبئاً على الاقتصاد المصري خاصة مع انتشار البطالة والعمالة في مصر ، وعدم قدرة الدولة المصرية على أيجاد الحلول لها ، فأدت هذه الأزمة إلى تفاقم البطالة في مصر وبتخصيص مبلغ (٨٤٥) مليون دولا للعائدين وللصندوق الاجتماعي ومحدودي الدخل ، فان ذلك كان يعد من اهم الحلول السريعة لهذه الازمة ، وذلك بإقامة مشاريع استثمارية ، كتوفير المحلات والورش الصناعية ، وما إلى ذلك وايجاد مشاريع تنموية أخرى تعمل على توظيف هذه العمالة ودماجها داخل المجتمع المصري .

مما سبق يتضح أن العلاقات الاجتماعية شهدت تنوعاً في مجالاتها ، إذ شمل التعاون بينهما في مجال المرأة العربية ودورها في المجتمع ومشاركتها العربية في مؤتمرات العمل العربي ، مما استوجب الامر عقد اتفاقية عربية عام ١٩٧٦ بشأن حفظ حقوق المرأة العاملة العربية ، كذلك التعاون بين البلدين في مجال العمل العربي ، وذلك بانضمام كلا البلدين إلى ميثاق العمل العربي في عام ١٩٦٥ وانضمامهما أيضاً على بعض الاتفاقيات العربية الخاصة بتأمين مستوى معيشي لعمال الوطن العربي في عام ١٩٧١ والحفاظ على سلامة العمال بالاهتمام بنظافة وسلامة بيئة العمل في عام ١٩٨١ ، بالإضافة إلى ذلك إصدار كل منهما لقوانين داخلية خاصة بحفظ حقوق العمال في بلادهم ، ولرغبة اللبدين في توطيد العلاقات بينهما بشكل مباشر، أي بشكل ثنائي عمل البلدان على توافق وتنسيق التأمينات الاجتماعية بينهما في عام ١٩٧١ ، وعقد اتفاقية ثنائية لتنظيم تشغيل العمالة المصرية في العراق في تموز ١٩٨٨ ، كما أنه في عام ١٩٨٩ دعت العراق مصر لدخول مجلس التعاون العربي ، ولبت مصر هذه الدعوة وانضمت لهذا المجلس ، ولكن كان لكل منهما نواياه الاجتماعية من وراء انضمامه لهذا المجلس، فبالنسبة للعراق الحفاظ على الهوية العراقية ، وبالنسبة لمصر ، توظيف العمالة المصرية في مشاريع المشتركة المزمع اقامتها ، والحد من انتشار البطالة في مصر ، كان هذا هو التعاون الاجتماعي الذي شهده البلدان معاً والذي أتى ثماره بجذب العراق للعمالة المصرية ، هذا إلى أن جاء عام ١٩٩٠ وقام العراق باجتياح دولة الكويت فتحولت العمالة المصرية الموجودة في العراق والكويت

وبعض دول الخليج العربي من مصدر مهم للدخل في ميزان المدفوعات إلى عبئ ثقيل على الاقتصاد المصري ، وذلك بعودة العمالة المصرية نتيجة لهذا الحدث فنتج عن هذه العودة الكبيرة العديد من الاثار السلبية على الاقتصاد والمجتمع المصري ، ولكن نلاحظ ان العلاقات الاجتماعية اتخذت في الشكل العام الطابع الجماعي أي انضمام كل من مصر والعراق في المجال الاجتماعي إلى اتفاقيات اجتماعية تحت أطار الجامعة العربية ، وهذا لا ينفي اتخاذها الشكل الثنائي في بعض الاحيان كتنسيق القوانين الاجتماعية بينهما في عام ١٩٧٠ والاتفاقية الثنائية المعقودة بينهما في تموز ١٩٨٨ لتنظيم تشغيل العمالة المصرية في العراق ، كذلك انضمام مصر إلى مجلس التعاون العربي عام ١٩٨٩ وتوجيه العراق الدعوة المباشرة لمصر للانضمام إلى هذا المجلس ، كما اتخذت العلاقات الاجتماعية بينهما في عام ١٩٩٠ شكل الاثر المباشر ، إذ أن عودة العمالة المصرية إلى مصر جاءت نتيجة سياسة العراق الخارجية تجاه دولة أخرى أي باجتياح العراق لدولة الكويت في عام ١٩٩٠ .

على اية حال كانت هذه هي العلاقات الاجتماعية بين مصر والعراق من عام ١٩٦٣ – ١٩٩٠ ، إذ حظيت العلاقات بينهما في هذا المجال بتعدد وتنوع أشكال التعاون الاجتماعي ، ولكنها لم تنل الاهتمام من البلدين .

المحور الثاني : العلاقات الثقافية (١٩٦٣ – ١٩٩٠) :

شهدت العلاقات الثقافية بين البلدين تعاوناً كبيراً نتيجة لرغبتهما في التبادل ، ودعم علاقاتهما الثقافية وتوثيقهما , فقد اعيد فتح المكتب الثقافي بين البلدين ليراعي الأعمال الادارية الخاصة بالمدرسين والاساتذة المعارين في العراق وكذلك الطلبة الذين يريدون الالتحاق بالكليات والمعاهد العليا العراقية , كما تم توقيع عدة قرارات خاصة بالتعاون بين مصر والعراق خاصة بشركتي الانتاج والتوزيع السينمائي لتأجير عدد من دور السينما العراقية لعرض الأفلام المصرية خلال الفترة من شهر تموز – ايلول في كل عام . [29]

وقد اقترحت السفارة المصرية في العراق على الجهات المسؤولة العراقية أنه عند تعيين أي مجموعة من أي وزارة مصرية للعمل في العراق او عدد من الخبراء في وزارات مختلفة أن يعين لهما رئيس مسؤول يكون حلقة الوصل بين المجموعة والسفارة أو مع الجهة الحكومية التي سيعمل فيها بالعراق وتمت الموافقة على ذلك [30]

يتضح مما سبق , أن مصر رغبت في عودة الثقة في العراق عن طريق دعم علاقتهما الثقافية بمزاولة المكتب الثقافي المصري في العراق لنشاطه بتنظيم ورعاية الشؤون الخاصة بالرعايا المصريين الموجودين في

العراق سواء كانوا مدرسين أو اساتذة مصريين في الجامعات العراقية أو طلبة مصريين ملتحقين بالمدارس أو المعاهد والكليات العراقية , ولقد كان هذا المكتب يهدف إلى أن يكون تنظيماً يحمي حقوق الرعايا المصريين الموجودين داخل الدائرة الثقافية في العراق , وكانت السفارة المصرية باقتراحها المشار أليه تهدف إلى اخضاع المجموعة الوزارية المصرية العاملة داخل المصالح الحكومية العراقية لغرض ماء أن يكون تحت رقابة شديدة تمثلت في تعيين رئيس للمجموعة , لتلاشي الوقوع في أية أضرار

لقد اشتركت مصر في معرض بغداد الذي اشرفت عليه الجامعة العربية في الفترة من ١ – ٣٠ تشرين الأول عام ١٩٦٦ , إذ عرضت مصر فيه كافة المصنوعات والنماذج التي تدل على مدى نهوض مصر الصناعي وتفوقها في كافة المجالات , فأدى ذلك إلى إعجاب الرواد بالجناح المصري في المعرض باعتباره اكبر الأجنحة مساحة وأرقاها من حيث جودة المعروضات . (31)

كما أقامت مصر بمناسبة اشتراكها في معرض بغداد اسبوعاً للأفلام المصرية في العراق (32)، وقد اتفقت الشركة المصرية العامة للسينما والمسرح العراقية (33)، على أن تشرف السفارة المصرية على سير الأسبوع , واقيم الأسبوع في سينما النصر في بغداد وتنازلت الشركة المصرية العامة عن إيراداته لصالح السينما والمسرح العراقية في مقابل قيامها بتحمل نفقات الدعاية له , واقامة الفنانين ،كما أوفدت المؤسسة العامة المصرية للقطن بعثة من عارضات الازياء إلى بغداد لإقامة عرضين للأزياء في بغداد بمناسبة اشتراك مصر في المعرض . (34)

كانت روابط الاخوة تربط الشعبين فأنه بعد قيام ثورة شباط ١٩٦٣ في العراق قام الاتحاد العام لطلاب مصر في ١٨ شباط بالاحتفال بقيام هذه الثورة ونجاحها , إذ أقيم مؤتمر طلابي كبير في جامعة القاهرة ضم عدداً من الاساتذة والطلبة المصريين والوافدين . (35)

ولرغبة البلدين في توثيق العلاقات الثقافية بينهما شاركت مصر في مؤتمر وزراء التعليم العرب الذي عقد في بغداد في ٢٢ شباط ١٩٦٤ , الذي كان يهدف إلى ضرورة تنشئة جيل يؤمن بالعروبة والقومية , كما كان يهدف أيضاً إلى ضرورة توحيد المنهاج والشهادات والابحاث والكتب في الدول العربية وأحياء التراث العربي القديم . (36)

كما شاركت مصر في كثير من المؤتمرات التي عقدت في بغداد في عام ١٩٦٦ كمؤتمر الاقتصاديين العرب , ومؤتمر المجمع العلمي , والمؤتمر الطبي العربي ، (37) فضلاً عن ذلك شاركت مصر ايضاً في

الحلقة الاقليمية التدريبية في مجال الهيدرولوجيا ، [38]التي نظمتها اليونسكو في العراق وذلك للاستفادة من المياه الجوفية واستثمارها في زيادة الرقعة الزراعية في كلاً من مصر والعراق [39]

لقد تعددت أشكال التعاون الثقافي , كالتعاون بينهما في تبادل الخبرات بين البلدين في النواحي الثقافية ، وذلك مثل قيام كلية الهندسة الصناعية في العراق بإرسال (٥٥) طالباً من طلابها إلى مصر في ٢٧ تموز ١٩٦٩ ، للتدريب في مصانعها على ميكانيكا السيارات الكهربائية [40]، إذ كانت مصر خاصة في فترة السبعينات وأوائل الثمانينات تمثل القلعة التعليمة للدول العربية ، والتي كان يأتون إليها من جميع الدول العربية والاجنبية حتى وصل تعداد الوافدين إلى مصر عام ١٩٧٩ إلى (٥٠٠،٣٦) وافد يدرسون في مصر [41]

وفي ٧ أب ١٩٨٣ قام وفد صحفي عراقي بزيارة القاهرة لبحث التعاون مع نقابة الصحفيين وقاموا بزيارة دور الصحف المصرية ودعا الوفد العراقي إلى ضرورة تدعيم العلاقات الإعلامية الثقافية بين مصر والعراقي ولدعم وتنمية العلاقات الإعلامية الثقافية بين البلدين قامت مصر بافتتاح معرض عراقي للصور الصحفية العراقية في القاهرة في ١٠ أب ١٩٨٣ بحضور الإعلام العراقي ونقابة الصحفيين العراقيين واتحاد الصحفيين في مصر ، وقد تم فيه عرض مئات النماذج من الصور الحضارة القديمة والحديثة وصور للصمود العراقي في مواجهة الاعتداء الايراني والنهضة الصناعية والزراعية والتطور العمراني والثقافي للشعب العراقي .[41]

وقد شاركت مصر أيضاً في اجتماع التنمية الريفية في بغداد في الفترة من ٣ – ٦ تشرين الاول ١٩٨٣ لاستعراض سياسات الإصلاح الزراعي والتنمية الريفية بين البلدين [42]، ونظرا لرغبة البلدين في تعزيز وتوثيق التعاون في المجال الثقافي على الرغم من وجود مشاركة فعالة بين المجتمعين المصري والعراقي ، قاما بعقد العديد من الاتفاقات التي كان من شأنها أن تقوم بتوثيق وتعزيز التعاون الثقافي بين البلدين ، وشملت هذه الاتفاقيات نواح كثيرة في المجال الثقافي بينهما ، فمنها ما عقد عن طريق الجامعة العربية .

المحور الثالث : الاتفاقيات الاجتماعية والثقافية المعقودة بين مصر والعراق في أطار الجامعة العربية .

لتحقيق العدالة الاجتماعية والثقافية وإقامة شروط موحدة للعمل العربي ، اقتضى الامر عقد عدد من الاتفاقيات تحت إطار الجامعة العربية ، انظم اليها كل من مصر والعراق .

أولاً – ميثاق الوحدة الثقافية العربية ٢٩ شباط ١٩٦٤ .

كان للتعاون في ميادين التربية والعلوم والثقافية والعلوم ورقيها من أثار فعالة في الإنسان والمجتمع العربي والقومية العربية على الصعيد العالمي ، فان جامعة الدول العربية قامت بعقد ميثاق الوحدة الثقافية العربية بين الدول الاعضاء ، ونص الميثاق على اثنين وثلاثين مادة ، واهم ما كان يهدف إليه هو :

– تبادل الدول الأعضاء الطلاب والتلاميذ بين مدارسها ومعاهدها التعليمية ، وتسير قبولها على قدر إمكانياتها .

– تنسيق التعليم الجامعي والعالي ، ومركز البحوث ، والمعاهد الجامعية فيما بينهما بحيث يسهل تبادل الخبرات في هذا المجال ، وتعمل الدول الاعضاء على توحيد الدرجات العلمية أو تعادلها، وعلى تنشيط البحث العلمي .

– النهوض بتعليم البنات وفقاً للمبادئ الدينية والقيم العربية .

– تنشيط الجهود المبذولة لترجمة عيون الكتب الأجنبية القديمة والحديثة وتنظيم تلك الجهود .

– تنشيط الانتاج الفكري في البلاد العربية بمختلف الوسائل وصادقت جمهوريتا مصر العربية والعراق عليه في ٢٧ حزيران ١٩٦٤ . (43)

مما سبق يتضح أن مصر والعراق أهتما بالثقافة والعلوم ، وانضمامهما لهذه الثقافة يدل على حرصهما على تبادل الثقافات بين الدول العربية وبعضها البعض , إذ كانت هذه الاتفاقية تهدف إلى تبادل الخبرات بين البلدان العربية والنهوض بتعليم البنات ، بالإضافة إلى ذلك أحياء الثقافة عن طريق ترجمة عيون الكتب الاجنبية القديمة والحديثة وتبادلها بين الدول العربية وبعضها البعض .

ثانياً – اتفاقية خاصة بإنشاء مجلس الطيران المدني للدول العربية في ٢١ آذار ١٩٦٥ .

كان لرغبة دول أعضاء الجامعة العربية في توثيق أواصر التعاون في شؤون الطيران وذلك بالعمل على دعم وسائل المواصلات الجوية فيما بينهما ، والتعاون في ميدان النقل الجوي تمشياً مع تقدم الطيران في العالم ، وللرغبة في تنسيق جهودهما وإمكانياتهما في ميدان الطيران المدني وللعمل على ازدهاره على الصعيدين العربي والدولي ، فقد قررت عقد اتفاق فيما بينهما لإنشاء مجلس طيران مدني الذي نص على سبع عشرة مادة وأهم ما تضمنه ما يلي :

١– ينشأ مجلس باسم الطيران المدني للدول العربية ويكون مقره المقر الدائم لجامعة الدول العربية .

٢ – يتكون المجلس من الدول أعضاء جامعة الدول العربية والدول العربية الاخرى غير المشتركة في الجامعة والتي تطلب الانضمام إلى الاتفاق .

٣ – القيام بأبحاث في شتى نواحي النقل الجوي والملاحة الجوية وتسهيل تبادل هذه المعلومات بين الدول المعنية .

٤ – الفصل في الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ في حقل الطيران المدني بين الدول الأعضاء وصدقت عليه كل من جمهوريتي مصر العربية والعراق في ٢١أذار ١٩٦٥ . (44)

يتضح مما سبق أن هذه الاتفاقية لم تكن مقتصرة على التعاون بين الدول الاعضاء في الجامعة العربية فقط بل رحبت الجامعة العربية بأية دولة عربية ليست عضواً فيها للانضمام إلى هذه الاتفاقية وذلك للعمل على توسيع وتبادل ونشر الخبرات في هذا المجال ، وقد قامت مصر والعراق بالانضمام إلى هذه الاتفاقية العربية الخاصة بأنشاء مجلس للطيران المدني للدول العربية ، رغبة منهما في تنسيق ودعم التعاون بين الدول العربية في هذا المجال ، بأعداد الدراسات اللازمة لتنشيط وتنظيم الطيران المدني بين الدول العربية .

ثالثاً – اتفاقية التعاون العربي في استخدام الطاقة الذرية في الاغراض العلمية في ٢١ آذار ١٩٦٥ .

كانت رغبة الدول العربية في توطيد جهودها في مجالات استخدام الطاقة الذرية للأغراض السلمية ، وايمانا منها بما يمكن أن يؤديه استخدام العلوم والبحوث والصناعات الذرية في الدول العربية من اثار بعيدة المدى في تحقيق الرخاء والرفاهية لشعوبها ,اتفقت على عقد اتفاقية تعاون عربي في استخدام الطاقة الذرية في الاغراض السلمية ونصت هذه الاتفاقية على اثنين وستين مادة واهم ما تضمنته ما يلي :

١– ينشأ مجلس يسمى المجلس العلمي العربي المشترك لاستخدام الطاقة الذرية في الأغراض السلمية .

٢ – يقوم المجلس بالعمل على تقدم البحوث العلمية في الطاقة الذرية , وذلك بالتعاون مع المؤسسات والهيئات التي تقوم على هذا الغرض في الدول الأعضاء وبما قد يجريه المجلس من بحوث .

٣ – يقوم المجلس بإعداد برنامج للتدريب في الفروع العلمية المتصلة بالطاقة الذرية ، والعمل على تبادل الخبراء والفنيين في الطاقة الذرية بين الدول الأعضاء .

٤ – العمل على تبادل ونشر وتوثيق المعلومات العلمية والفنية ونتائج البحوث المتصلة بالطاقة الذرية ، وصدقت عليها كل من جمهوريتي مصر العربية والعراق في ٢١ آذار ١٩٦٥ . (45)

مما سبق يتضح ، أن هذه الاتفاقية عبرت عن رؤية مستقبلية للتعاون في هذا المجال ، إذ إن إعداد الدراسات الازمة الخاصة بالطاقة الذرية واستخدامها في الاغراض السلمية ، وتطبيقها بين الدول العربية وبعضها البعض ، وتبادل الخبرات بينهما في هذا المجال ، يمنح العقلية العربية المزايا العديدة كقدرتها على الابتكار ، والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في المجلات السلمية ، فان ذلك كان من شأنه العمل على تعزيز مكانة الدول العربية ورقيها في هذا المجال .

رابعاً – اتفاق خاص لتسير انتقال الأدوات السمعية والبصرية ذات الطابع التربوي والثقافي والعلمي في عام ١٩٦٩ .

لقد قامت حكومتا مصر والعراق بالانضمام إلى الاتفاق الخاص بتسيير انتقال الأدوات السمعية والبصرية ذات الطابع التربوي والثقافي والعلمي في عام ١٩٦٩ ، تأكيداً منها للتعاون العربي في شتى المجالات وبخاصة ما يتصل منها بالثقافة والتربية والعلوم ، إذ كان هذا الاتفاق يرمي إلى تنشئة جيل عربي في شتى المجالات ، وتسيراً للنهوض بالحركة التربوية والثقافية والعلمية في جميع أنحاء الوطن العربي ، ونظراً للدور الكبير الذي تلعبه الوسائل السمعية والبصرية في مجال التربية والعلوم والثقافة واقتناعاً من الدول العربية بأن تيسير انتقال الادوات البصرية والسمعية ذات الطابع التربوي والثقافي والعلمي من شأنه أن يسهم في حرية انتشار الافكار عن طريق الكلمة والصورة ، ويساعد على مزيد من التفاهم والتأخي بين أبناء الوطن العربي ، وتحقيقاً للأهداف وأغراض ميثاق جامعة الدول العربية ، عقد هذا الاتفاق الخاصة بتسيير الأدوات السمعية والبصرية ذات الطابع التربوي والثقافي والعلمي في ١٦ أذار ١٩٦٩ ، وأهم ما كان يهدف إليه هذا الاتفاق الاتي :

المادة الأولى : أن تنطبق على كل أداة سمعية وبصرية ذات الطابع التربوي والثقافي الشروط الاتية .

– أن يكون الغرض منها التعليم والأعلام .

– ان يكون متقنة الصنع ، بحيث تؤدي الغاية المطلوبة على الوجه الاكمل .

– أن تكون ذات طابع متميز مطابقة للحقيقة والواقع .

المادة الثانية : تسري احكام المادة السابقة على الأدوات السمعية والبصرية , كالأفلام والميكروفيلم والتسجيلات الصوتية على مختلف الأشكال والانواع .

المادة الثالثة : تتعهد كل دولة من الدول المتعاقدة . (46)

بعد انقضاء ستة أشهر من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق بإعفاء الأدوات التي تنتجها إحدى الدول المتعاقدة الأخرى من جميع الضرائب والرسوم الجمركية وقيود الاستيراد .

المادة الرابعة – يشترط استيراد هذه الأدوات لإحدى الدول المتعاقدة والاستفادة من الإعفاء المنصوص عليه في هذا الاتفاق ، ان تقدم شهادة تثبت الطابع التربوي والعلمي والثقافي لها .

– يجب أن تكون الشهادة صادرة عن جهة حكومية مختصة في الدولة المنتجة او عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية . (47)

يتضح مما سبق , أن انضمام مصر والعراق إلى الاتفاق الخاص بتسيير الأدوات السمعية والبصرية ذات الطابع التربوي والتعليمي والثقافي ، يدل على الايمان وثقة كل منهما في أن تسير انتقال وتداول هذه الأدوات بين البلدان العربية يساعد على انتشار الثقافة العربية والافكار السامية التي تعمل بدورها على انتشار جيل جديد يؤمن بقوميته وعروبته ، هذا بالإضافة الى أن معظم هذه الادوات التربوية والثقافية تحمل تاريخ وثقافة بعض الشعوب العربية كالتسجيلات الصوتية والافلام الوثائقية ، فكان ذلك من شأنه أن يعمل على تنمية ثقافة الشعوب العربية بتاريخهم .

كانت هذه هي الاتفاقيات الثقافية الموقعة عليها كل من حكومتي مصر والعراق في أطار الجامعة العربية والتي كانت تهدف جميعها إلى توحيد وتدعيم وتوطيد الجهود العربية في التعاون الثقافي والتكنولوجي وتسير وسائل البحث العلمي وتبادل الخبراء والفنيين فيما بينهما وقد استمر تطبيق هذه الاتفاقيات تحت أطار الجامعة العربية ، أي لم يتجه البلدان نحو تفعيلها او تطويرها على الشكل الثنائي بينهما ، وانما اقتصر تنفيذها على مجال العمل العربي المشترك تحت مظلة الجامعة العربية .

خامساً : الاتفاقيات الاجتماعية والثقافية المعقودة بين جمهوريتي مصر والعراق .

١ – اتفاقية بشأن المساعدة المتبادلة والتعاون القانوني والقضائي بين جمهوريتي مصر العربية والعراق في أول كانون الأول ١٩٦٤ .

حرصاً من حكومتي مصر والعراق على إرسا أسس تعاون أخوي مثمر في المجالين القانوني والقضائي ، ورغبة كل منهما في تحقيق هذا التعاون على اسس سليمة دائمة ليكون نواة للوحدة العربية الشاملة ، اتفق كل منهما على عقد اتفاقية تعاون قانوني وقضائي ونصت هذه الاتفاقية على خمسين مادة كانت تهدف إلى ما يلي :

أ– تتبادل حكومتا مصر والعراق رجال القضاء والنيابة العامة ومجلس الدولة والموظفين القضائيين والفنيين بالديوان العام لوزارة العدل في كل منهما وبالمصالح التابعة لها .

ب– تقوم كل من الدولتين المتعاقدتين بتسليم المتهمين أو المحكوم عليهم الذين تطلب الدول الاخرى تسليمهم وذلك وفقاً للشروط المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

ج– تنشئ كل من الدولتين المتعاقدتين مكتباً يلحق بوزارة العدل تكون مهمته تلقي وإرسال طلبات إعلان (تبليغ) الأوراق القضائية وغير القضائية وطلبات الإنابة القضائية بينهما ثم إحالتها إلى الجهات المختصة لتنفيذها ويعمل بها من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها بين البلدين إعتباراً من ١٩ أيار ١٩٦٦ . (48)

يتضح مما سبق ، أن هذه الاتفاقية كانت تهدف إلى تنسيق التعاون القانوني والقضائي وتنظيمه في كل من مصر والعراق وبالتعاون بينهما في هذا المجال ، وقد كانت هذه الاتفاقية تهدف إلى توحيد التشريعات القضائية والقانونية في كل منهما ، وبالسير على خطئ هذه التشريعات يكون التعاون بين البلدين في هذا المجال ، وقد جاءت ثماره بالارتقاء بالقوانين والتشريعات الحاكمة في كل من اللبدين .

٢- برتوكول التعاون الإعلامي بين جمهوريتي مصر العربية والعراق ٥ تموز ١٩٨٦ .

انطلاقاً من العلاقات الأخوية التي تربط بين بلديهما ، وإيماناً منهما بأهمية دور الإعلام في تنمية تفاهم عميق وتعاون واسع النطاق بين شعبي البلدين ، وعزمهما على تعميق روابط الأخوة والتعاون بينهما ، قرر عقد هذا البرتوكول الخاص بالتعاون في مجال الأعلام ونص على ثماني مواد ، وكان هذا البرتوكول يهدف إلى ما يلي :

١- إقامة تعاون مشترك بين وزارة الثقافة والأعلام الجمهورية العراقية ووزارة الأعلام في جمهورية مصر العربية بهدف تسهيل التبادل الإعلامي الذي يغطي مختلف جوانب الحياة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وحصريا في كلا البلدين .

٢- يعمل الجانبان على تشجيع زيارة الوفود الصحفية بين كلا البلدين ، وتقديم كافة التسهيلات الممكنة لهم بهدف توثيق التعاون بين المؤسسات الصحفية في كلا البلدين .

٣- تشكيل لجنة مشتركة بين المسؤولين في وزاراتي الإعلام في كلا البلدين ، تجتمع مرة واحدة كل ستة اشهر في عاصمة كل منهم بالتناوب ، وقع عليه الجانبان المصري والعراقي في بغداد بتاريخ ٥ حزيران ١٩٨٦ (49)

مما سبق يتضح أنه دراكاً لما للمجال الإعلامي من أهمية كبيرة في حياة الشعوب العربية والغربية ، أذ يمثل ذلك رسالة مهمة توصل الغاية المطلوبة سواء كانت مسموعة في التلفزيون أو الراديو مقروءة في الصحف والمجلات ، لذا رغب البلدان في تنمية التعاون بينهما في المجال الإعلامي ، واعتبار أداة جيدة في توصيل ونشر الثقافة المصرية والعراقية إلى بعضهما البعض ، وقد كان هذا البرتوكول يهدف إلى تبادل الخبرات بين البلدين في هذا المجال خاصة بعد أن أعلنت العراق حاجتها الماسة للاستفادة من الخبرات المصرية في شتى المجلات .

٣- اتفاق تعاون علمي تكنولوجي بين وزارة الدولة لشؤون البحث العلمي في جمهورية مصر العربية ومجلس البحث العلمي في الجمهورية العراقية في ٧ حزيران ١٩٨٨ .

أن وزارة الدولة لشؤون البحث العلمي في جمهورية مصر العربية ومجلس البحث العلمي في الجمهورية العراقية أيماناً منهما بضرورة تطوير وتوثيق اوصر الصداقة بين شعبي البلدان الشقيقين اتفقا على توقيع اتفاق

تعاون علمي تكنولوجي بين وزارة الدولة لشؤون البحث العلمي في مصر ومجلس البحث العلمي في العراق ، ونص الاتفاق على أحدى عشر مادة وكان يهدف إلى ما يلي :

١- تبادل المعلومات العلمية والتكنولوجية في مختلف المجلات ذات الاهتمام المشترك .

٢- تدريب الباحثين والمساعدين والفنيين من الجانبين في مجالات علمية مختلفة .

٣- وضع وتنفيذ برامج البحوث المشتركة .

٤- يقوم كل جانب بتزويد علماء الجانب الاخر بالمساعدات والتسهيلات للازمة للإنجاز مهمتهم ، وقع بتاريخ ٧تموز ١٩٨٠ .[50]

يتضح مما سبق ، حرص كل من البلدان على توسيع مجالات التعاون بينهما ، اذ امتد التعاون ليشمل المجال العلمي التكنولوجي عن طريق تبادل المعلومات والزيارات وإعداد الدراسات للازمة المشتركة لتنمية التعاون بين المؤسسات العلمية في كل من البلدان ، فان هذه الاتفاقيات التي عقدت بينهما سواء عن طريق جامعة الدول العربية أو تلك المعقودة بين البلدين بشكل ثنائي وبهذه الاتفاقيات تظهر لنا حرص البلدان على توثيق التعاون بينهما في المجال الثقافي ، ووضع بنية قوية تقوم على أساسها العلاقات بينهما ، فكانت هذه كافة الاتفاقيات التي عقدت بين البلدين سواء عن طريق جامعة العربية أو تلك المعقودة بين بينهما بشكل ثنائي .

ومن هنا يتضح أن التعاون الاجتماعي والثقافي بين البلدان قد أخذ شكلين الأول العربي الثنائي ، والاخر، كان عن طريق الانضمام إلى الاتفاقيات المعقودة في أطار الجامعة العربية ، كميثاق الوحدة القافية العربية في ٢٩ شباط ١٩٦٤ ، والاتفاقية الخاصة بإنشاء مجلس الطيران المدن للدول العربية في ٢١ أذار ١٩٦٥ وعلى الرغم من انضمام البلدان إلى الاتفاقيات العربية الثقافية ، فأن التعاون بينهما ظل مقتصراً على التعاون العربي ولم يتم تطويره إلى تعاون ثقافي ثنائي .

اما عن مراحل النفور والفتور بينهما ، فمما لاشك فيه أن هذه المراحل لم تدم طويلاً ، إذ سرعان ما كانت تعود العلاقات الطيبة بين البلدين ، فعلى الجانب السياسي والعسكري مثلاً ، فأنه عندما فشلت مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسوريا والعراق ، وإعلان مصر ذلك في تموز ١٩٦٣ وتوتر العلاقات الثنائية بين مصر والعراق فأن ذلك الأمر لم يمكث طويلاً ، إذ أقدم البلدان على عقد اتفاقيتين في ايار وتشرين الأول ١٩٦٤ .

الخاتمة :

لقد شهدت العلاقات الاجتماعية والثقافية بين البلدين تنوعاً في مجالاتها ، أذ شمل التعاون بينهما المرأة العربية ودورها في المجتمع ومشاركتهما العربية في مؤتمرات العمل العربي مما استوجب الأمر عقد اتفاقية

عربية لعام ١٩٧٦ بشأن حفظ حقوق المرأة العاملة العربية ، كذلك التعاون بين البلدين في مجال العمل العربي ، وذلك بانضمام كلا البلدين إلى ميثاق العمل العربي في عام ١٩٦٥ لتحقيق الحالة الاجتماعية في الوطن العربي ، ورفع مستوى القوى العاملة فيه ، كما انضما إلى الاتفاقية العربية رقم (٣) لعام ١٩٧١ المتعلقة بالمستوى الأدنى للتأمينات الاجتماعية من أجل تطوير تشريعات العمل في التأمينات الاجتماعية ، كذلك الاتفاقية العربية رقم (١٣) المتعلقة ببيئة العمل عام ١٩٨١ التي كانت تهدف إلى تحسين ببيئة العمل وجعلها أكثر ملائمة للقدرات البشرية للعاملين وبذلك فان التعاون بين البلدين في مجال العمل العربي لم يتم تفعيله إلى الشكل الثنائي بينهما وإنما اقتصر على التعاون العربي بالإضافة إلى اصدار كل منهما القوانين الداخلية الخاصة التي تحفظ حقوق العمل في بلادهم وفي الخارج ولرغبة البلدين توطيد العلاقات بينهما بشكل مباشر، أي ثنائي عمل البلدين على توافق وتنسيق قوانين التأمينات الاجتماعية بينهما في عام ١٩٧١وعقد اتفاقية ثنائية لتنظيم تشغيل العمالة المصرية في العراق في تموز ١٩٨٨ ، كما أنه في عام ١٩٨٩ دعت العراق مصر لدخول مجلس التعاون العربي ، ولبت مصر هذه الدعوة وانضمت لهذا المجلس ولكن جاء اجتياح العراق لدولة الكويت في عام ١٩٩٠ ليضفي أثار سلبية على المجتمع المصري كعودة العمالة المصرية في العراق إلى مصر.

أما بالنسبة للتعاون الثقافي بين البلدين ، فأن تعاون مصر والعراق في هذا المجال له جذور تاريخية ، اذ اعتاد العراق على الاستعانة بالخبرة المصرية في المجالات الثقافية وكانت مصر تلبي حاجتها رغبة في تعزيز التعاون الثقافي وتوطيده مع العراق ، ولكن الامر لم يقتصر على الاستعانة بالمدرسين والاساتذة المصريين في جميع التخصصات بل شمل نواحي ثقافية أخرى كالإعلام والصحافة والسينما وغيرها ، ففي مجال التعليم اهتما البلدين بحضور المؤتمرات العربية مثل مؤتمر وزراء التعليم العرب الذي عقد في بغداد في عام ١٩٦٤ وأرسال البعثات العراقية إلى مصر للتدريب في مصانعها ومدارسها .

الهوامش :

١ – حسناء محمد عبد الفتاح ، المرأة المصرية وتاريخ من النضال ، مجلة أبناء الوطن في الخارج ، العدد (٢٤) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، (د.ت) ، ص١٢–١٥ .

٢– نانتج أنتوني ، ترجمة شاكر إبراهيم سعيد ، ط٢ ، مكتبة مدبولي ، القاهرة ، ١٩٩٣ ، ص٣٤٧–٣٤٨ .

٣ – الاتحاد القومي : تنظيم سياسي أنشأته ثورة تموز في أول عهدها ، وكان هدفه تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة وحث الجهود على بناء البلاد سلمياً من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ومن تلك الاهداف أيضاً تقليص الفوارق من طبقات الشعب . للمزيد ينظر .

http: // www. Marefa. Org.

٤ – دار الكتب والوثائق القومية المصرية ، وزارة الحربية (قبل ثورة ١٩٥٢) ، مكتب الوزير ، مجلس الوزراء ، ملفه رقم (٨) ، محفظة رقم (٤٨) ، المؤسسة الاقتصادية للمرأة العربية في عهد الثورة عهد جمال عبد الناصر ، ص٤–٥ .

٥ – لميعة البدري (١٩٢٢ – –) تخرجت من الكلية الطبية في عام ١٩٤٤ في العراق عام ١٩٥٦ ارسلت للتدريب والدراسة في الولايات المتحدة الامريكية وكان انطلاقتها الاولى للمنظمة عام ١٩٥٥ بالإضافة إلى اسهام عدد من النساء معها وكان هدف الجمعية تفعيل دور المرأة ومشاركتها في مجال الخدمات الاجتماعية للمزيد ينظر .

www.betaditoday.com؛ www.iimaontine.net

حكمت أبو زيد (١٩٢٢ – ٢٠١١) التحقت بجامعة الملك فؤاد الأول (جامعة القاهرة) حصلت على الماجستير ومن ثم الدكتوراه من جامعة لندن عام ١٩٥٥ وهي اول سيد تعين بمنصب وزير من قبل الرئيس جمال عبد الناصر في الستينيات . للمزيد ينظر . اسماعيل إبراهيم عبد الرحمن ، الصحافة النسائية في الوطن العربي ، ط١ ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص29 .

٧ – الاهرام (جريدة) ، القاهرة ، العدد (٢٧٨٤٠) ، السنة (٨٩) ، ٢ أذار ١٩٦٣ ، ص١ .

٨ – محمد جلال الأتروشي ، حقوق المرأة العاملة العراقية في ظل المعايير الدولية والتشريعات الداخلية (دراسة مقارنة) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، العراق ، العدد (٥) ، (د.ت) ، ص٤٣–٥٣ .

٩ – محمد عبد الرحمن محمد عريف ، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق (١٩٥٨– ١٩٧٩) ، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) ، جامعة عين شمس ، كلية الآداب ، ٢٠٠٩ ، ص١٧٤ – ١٧٥ .

١٠ – جامعة الدول العربية ، الاتفاقية العربية رقم (٥) لعام ١٩٧٦ ، بشأن المرأة العاملة ، الشبكة القانونية www. arabtcgatnet.org .

١١ – جامعة الدول العربية ، الميثاق العربي للعمل عام ١٩٦٥ ، الشبكة القانونية العربية ، www. arabtcgatnet.org .

١٢ – الجمهورية اليمنية ، المركز الوطني للمعلومات الإدارة العامة للتحليل والدراسة ، السلامة المهنية ، المركز الوطني للمعلومات ، اليمن ، (د.ت) ، ص٣٨–٤٠ .

١٣ – التأمين الاجتماعي : هو نظام يهدف إلى الاحتياط من نتائج المخاطر الاجتماعية ، التي يتعرض لها العاملون الذين لا يتمكنون من مواجهة هذه المخاطر بمفردهم لضعف إمكانياتهم المالية ، وهذه المخاطر نوعان

مخاطر ذات علاقة بالعمل أو أمراض المهنة ومخاطر عامة مشتركة بين العمل وغيرهم كالمرض والشيخوخة والعجز والوفاة ، وتأمين المعاش . للمزيد ينظر .

www.moqatel.com

١٤ – الجمهورية اليمنية ، المركز الوطني للمعلومات ، المصدر السابق ، ص٣٨–٣٩ .

١٥ – عزت كنج ، دور النقابات في اقتصاد السوق الاجتماعي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، كانون الثاني ٢٠٠٦ ، ص١–٣ .

١٦ – وزارة الصناعة والتجارة ، الخارجية المصرية ، الادارة العامة للشؤون القانونية ، قانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٧٦ ، بإصدار قانون النقابات العمالية وفقاً لأخر تعديلاته (متضمناً القرارات التنفيذية لأحكامه ، ط١١ ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية) ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص١–١٢ .

١٧ – الجمهورية اليمنية ، المركز الوطني للمعلومات ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

١٨ – قانون العمل رقم (٧١) لسنة ١٩٨٧ في العراق ،

19-http://investpromo.gov.ip/wp-contcnt/uploads/2013/06/labor-law-no-71-of-1987-Ar.pdf

٢٠– دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – مكتب الوزير ، ملفه رقم (١–١١/١ج١٠) ، الكود الأرشيفي (٠٠٠١٥٦– ٠٠٧٩) ، مذكرة بخصوص طلب التصديق على البيان المشترك وتوصيات وقرارات اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في دورتها التاسعة المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٢٤– ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٠ ، ص٦–٧ .

. 1985 مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ، مصر / العراق ، شريحة رقم (٩) ، ٨شباط

٢١ – جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية ، الشؤون القانونية والمعاهدات (مجموعة المعاهدات) ، المجموعة الثالثة والثلاثون لعام ١٩٨٩ ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٩٠ ، ص١٦٨– ١٧٦ .

٢٢ – محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، ط١ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص١٧٢– ١٧٤ .

٢٣ – محمد حسنين هيكل ، المصدر السابق ، ص١٧٥ .

٢٤ – المصدر نفسه ، ص١٧٦ .

٢٥ – الاهرام ، العدد (٣٧٨٦٣) ، لسنة (١١٥) ، ٧أب ١٩٩٠،ص١١.

٢٦ – الاهرام ، العدد (٣٧٨٨٧) ، لسنة (١١٥) ، ٣١أب ١٩٩٠ ، ص٧ .

٢٧ – الاهرام ، العدد (٣٧٩٣٤) ، لسنة (١١٥) ، ١٧ تشرين الأول ١٩٩٠ ، ص١-٩ .

٢٨ – الاهرام ، العدد(٣٧٩٣٤) ، لسنة (١١٥) ، ١١٧ تشرين الأول ١٩٩٠ ، ص١-٩ .

٢٩ – دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – مكتب الوزير ، ملفه رقم (١-١١/م١ج٢) ، الكود الأرشيفي (٠٠٠١٥٢-٠٠٧٩) ، تقرير شهري رقم (٤) عن تطور العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في ١٩٦٥/٨/١٤، ص٨-٩ .

٣٠ – المصدر نفسه ، تقرير شهري رقم (٤) عن تطور العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في ١٩٦٥/٨/١٤ .

٣١ – دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الخارجية المصرية ، إدارة غرب أوربا ، ملفه رقم (٣) ، محفظة رقم (٢١٠) ، الكود الارشيفي ، (٠٠٠٥١٥-٠٠٧٨) ، هيئات ومؤتمرات ومعاهدات دولية ومعارض دولية ١٩٦٧/١٩٦٦ ، ص٣-٤ .

٣٢ – الوقائع العربية ، جريد ، مصر ، كانون الثاني- اذار ١٩٦٣ ، ج١ ، دائرة الدراسات السياسية والادارة العامة ، الجامعة الامريكية في بيروت ، ١٩٦٣ ، ص٤٦ .

٣٣ – احمد فياض المفرجي ، الحياة المسرحية في العراق ،ص٩-١٠ ،

www.averroesuniversisty.org/pages/muffrigymasrahl.pdf .

٣٤ – دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، إدارة المحفوظات العامة (شؤون إدارية) ، ملفه رقم (١-١١/م١ج٣) ، الكود الأرشيفي رقم ، (٠٠٠١٥٣-٠٠٧٩) ، تقرير رقم (٥) عن تطور العلاقات بين مصر والعراق في شتى الميادين ١٩٦٦ ، ص٥-٦ .

٣٥ – الوقائع العربية ،، كانون الثاني- اذار ١٩٦٣ ، ج١،المصدر السابق ، ص٩٦ .

٣٦ – الاهرام ، العدد (٢٨١٩٦) ، لسنة (٩٠) ، ٢١ شباط ١٩٦٤ ،ص٤ .

٣٧ – دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، المصدر السابق ، ملفه رقم (١/١/٥٦) ، الكود الأرشيفي رقم ، (٠٠٠١٥٣-٠٠٧٩) ، تقرير رقم (٥) عن تطور العلاقات بين مصر والعراق في شتى الميادين ١٩٦٦ ، ص٥-٤.

٣٨ – توفيق جاسم محمد ، وزارة الموارد المائية في العراق الوقائع والحلول ، الهيئة العامة للسدود والخزانات ، إدارة مشروعات سد حمرين ، المقدادية ، العراق ، (د.ت) ، ص١١–١٢ .

٣٩ – دار الكتب والوثائق القومية ، ملفات البعثات ، ملفه رقم (١٠١٣٢) ، منشأ رقم (٨٦/١٤/٢) ، الكود الأرشيفي (٠٤٠٥٣٠– ٤٠٣١) ، اوراق بعثة محمود عبد الحليم أبو زيد للاشتراك في الحلقة الإقليمية التدريبية (بعثة إلى العراق في تشرين الأول ١٩٦٦) ، ص٧–٨.

٤٠ – مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ، مصر / العراق ، شريحة رقم (٤) ، ٢٧تموز ١٩٦٩ .

٤١– سيد عبد السميع عمارة ، دراسة تحليلية عن الطلاب الوافدين في مصر حتى عام ٢٠١٠ ، الادارة العامة للبحوث الثقافية ، إدارة الدراسات والبحوث ، القاهرة ، ٢٠١٠ ، ص٢ .

٤٢ – مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ، المصدر السابق ، ٧–١٠ أب ١٩٨٣ .

٤٣– المصدر نفسه ، ٢تشرين الأول ١٩٨٣ .

٤٤ – جامعة الدول العربية ، ميثاق الوحدة الثقافية العربية ١٩٦٤ ، الشبكة القانونية العربية ، www.arablegalnet.org.

٤٥– الجمهورية العربية المتحدة ، مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دورة الانعقاد العادي الثالث ، مضبطة الجلسة الافتتاحية – الجلسة الثانية عشرة ، ٢٥تشرين الثاني ١٩٦٥ – ١٢شباط ١٩٦٦ ، الخاصة بإنشاء مجلس الطيران المدني للدول العربية، الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية ، القاهرة ، ١٩٦٦ ،مج١ ص٢٠٥–٢٠٩ .

٤٦ – الجمهورية العربية المتحدة ، مجلس الأمة ، الفصل التشريعي الأول ، دورة الانعقاد العادي الثالث ،المصدر السابق ، ص٣٦٥–٣٧٣ .

٤٧ – جامعة الدول العربية ، اتفاق خاص لتسير انتقال الأدوات السمعية والبصرية ذات الطابع التربوي والثقافي والعلمي عام ١٩٦٩ ، الشبكة القانونية العربية ، www.arableganlnet.org.

٤٨– الجمهورية العربية المتحدة ، وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات الثنائية بين الجمهورية العراقية والجمهورية العربية المتحدة بشأن اتفاقية المساعدة المتبادلة والتعاون القانوني والقضائي لعام ١٩٦٦ ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، ١٩٦٨ ، ص٢٨–٤٤ .

٤٩ – جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات الثالثة والثلاثون بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية بشأن برتوكول التعاون الاعلامي١٩٨٩ ، المصدر السابق ، ص١٥٩– ١٦٣ .

٥٠ – جمهورية مصر العربية ، وزارة الخارجية ، مجموعة المعاهدات الثالثة والثلاثون بين حكومتي جمهورية مصر العربية والجمهورية العراقية بشأن اتفاق التعاون العلمي التكنولوجي بين وزارة الدولة لشؤون البحث العلمي في جمهورية مصر العربية ومجلس البحث العلمي في الجمهورية العراقية لعام ١٩٨٩ ، المصدر السابق ، ص١٧٧.

المصادر :

اولاً : الوثائق الغير منشورة والمحفوظة في دار الكتب والوثائق القومية المصرية :

١ – دار الكتب والوثائق القومية المصرية ، وزارة الحربية (قبل ثورة ١٩٥٢) ، مكتب الوزير ، مجلس الوزراء ، ملفه رقم (٨) ، محفظة رقم (٤٨) ، المؤسسة الاقتصادية للمرأة العربية في عهد الثورة عهد جمال عبد الناصر .

٢ – دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – مكتب الوزير ، ملفه رقم (١–١/١١ج١٠) ، الكود الأرشيفي (٠٠٠١٥٦– ٠٠٧٩) ، مذكرة بخصوص طلب التصديق على البيان المشترك وتوصيات وقرارات اللجنة الدائمة للتنسيق الاقتصادي بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في دورتها التاسعة المنعقدة في القاهرة خلال الفترة من ٢٤– ٢٧ كانون الثاني ١٩٧٠ .

٣ – دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية – مكتب الوزير ، ملفه رقم (١–١١/م١ج٢) ، الكود الأرشيفي (٠٠٠١٥٢–٠٠٧٩) ، تقرير شهري رقم (٤) عن تطور العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العراقية في ١٩٦٥/٨/١٤ .

٤– دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الخارجية المصرية ، إدارة غرب أوربا ، ملفه رقم (٣) ، محفظة رقم (٢١٠) ، الكود الارشيفي ، (٠٥٠٥١٥–٠٠٧٨) ، هيئات ومؤتمرات ومعاهدات دولية ومعارض دولية ١٩٦٧/١٩٦٦ .

٥ – دار الكتب والوثائق القومية ، وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية ، إدارة المحفوظات العامة (شؤون إدارية) ، ملفه رقم (١–١١/م١ج٣) ، الكود الأرشيفي رقم ، (٠٠٠١٥٣–٠٠٧٩) ، تقرير رقم (٥) عن تطور العلاقات بين مصر والعراق في شتى الميادين ١٩٦٦.

٦ – دار الكتب والوثائق القومية ، ملفات البعثات ، ملفه رقم (١٠١٣٢) ، منشأ رقم (٨٦/١٤/٢) ، الكود الأرشيفي (٠٤٠٥٣٠– ٤٠٣١) ، اوراق بعثة محمود عبد الحليم أبو زيد للاشتراك في الحلقة الإقليمية التدريبية (بعثة إلى العراق في تشرين الأول ١٩٦٦) .

٧ –دار الكتب والوثائق القومية ، ملفات البعثات ، ملفه رقم (١٠١٣٢) ، منشأ رقم (٨٦/١٤/٢) ، الكود الأرشيفي (٠٤٠٥٣٠– ٤٠٣١) ، اوراق بعثة محمود عبد الحليم أبو زيد للاشتراك في الحلقة الإقليمية التدريبية (بعثة إلى العراق في تشرين الأول ١٩٦٦) .

ثانياً : الكتب العربية والمعربة :

١–حسناء محمد عبد الفتاح ، المرأة المصرية وتاريخ من النضال ، مجلة أبناء الوطن في الخارج ، العدد (٢٤) ، الهيئة العامة للاستعلامات ، القاهرة ، (د.ت) .

٢ – اسماعيل إبراهيم عبد الرحمن ، الصحافة النسائية في الوطن العربي ، ط١ ، الدار العربية للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ١٩٩٦.

٣ – الجمهورية اليمنية ، المركز الوطني للمعلومات الإدارة العامة للتحليل والدراسة ، السلامة المهنية ، المركز الوطني للمعلومات ، اليمن ، (د.ت) .

٤ – عزت كنج ، دور النقابات في اقتصاد السوق الاجتماعي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق ، كانون الثاني ٢٠٠٦.

– 5محمد حسنين هيكل ، حرب الخليج أوهام القوة والنصر ، ط١ ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢.

٦ – توفيق جاسم محمد ، وزارة الموارد المائية في العراق الوقائع والحلول ، الهيئة العامة للسدود والخزانات ، إدارة مشروعات سد حمرين ، المقدادية ، العراق ، (د.ت) .

٧ – سيد عبد السميع عمارة ، دراسة تحليلية عن الطلاب الوافدين في مصر حتى عام ٢٠١٠ ، الادارة العامة للبحوث الثقافية ، إدارة الدراسات والبحوث ، القاهرة ، ٢٠١٠ .

ثالثاً : الموسوعات :

١ – مركز الأهرام للتنظيم والميكروفيلم ، مصر / العراق ، شريحة رقم (٤) ، ٢٧تموز ١٩٦٩.

رابعاً : الصحف والمجلات :

أ – المجلات :

١– محمد جلال الأتروشي ، حقوق المرأة العاملة العراقية في ظل المعايير الدولية والتشريعات الداخلية (دراسة مقارنة) ، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، العراق ، العدد (٥) ، (د.ت) .

ب – الصحف :

٢ – الاهرام (جريدة) ، القاهرة ، العدد (٢٧٨٤٠) ، السنة (٨٩) ، ٢ أذار ١٩٦٣.

٣ – الاهرام ، العدد (٣٧٨٦٣) ، لسنة (١١٥) ، ٧أب ١٩٩٠ .

٤ – الاهرام ، العدد (٣٧٨٨٧) ، لسنة (١١٥) ، ٣١أب ١٩٩٠ .

٥ – الاهرام ، العدد (٣٧٩٣٤) ، لسنة (١١٥) ، ١٧ تشرين الأول ١٩٩٠ .

٦ – الاهرام ، العدد(٣٧٩٣٤) ، لسنة (١١٥) ، ١١٧ تشرين الأول ١٩٩٠ .

٧ – الاهرام ، العدد (٢٨١٩٦) ، لسنة (٩٠) ، ٢١ شباط ١٩٦٤.

٨ – الوقائع العربية ، مصر، كانون الثاني– اذار ١٩٦٣ ، ج١.

٩ – الوقائع العربية ، كانون الثاني– اذار ١٩٦٣ ، ج١.

خامساً : شبكة الانترنيت :

www.betaditoday.com؛ www.iimaontine.net .

www. arabtcgatnet.org .

www. arabtcgatnet.org .

www.moqatel.com.

http://investpromo.gov.ip/wp-contcnt/uploads/2013/06/labor-law-no-71-of 1987-Ar.pdf

www.averroesuniversisty.org/pages/muffrigymasrahl.pdf .

www.arableganlnet.org.